

المنازعات في العقود الرياضية

هاني عبد القادر عبد الرحيم الكومي*

مقدمة:

البعض منا حين سماعه لفظ أو كلمة الأزمة يعتقد أنها الكارثة التي حلت على الأسرة أو المجتمع، وقد تكون الأزمة طبيعية مثل البركان أو الزلزال أو الإعصار، وقد تكون مفتعلة مثل الإشاعات؛ والانسحاق وراء تلك الإشاعات قد يؤدي الى أحداث غير متوقعة.

ونشهد الآن في المجتمع الرياضي الكثير من الخلافات، والتي تؤدي إلى أزمة في البعض منها، مما يتعين الاجتهاد فيما بين القائمين على المنظومة الرياضية والقانونية من ناحية هذا، بالإضافة الأصلية لأطراف الأزمة ذاتها من ناحية اخرى، وذلك للوقوف على أسبابها والعمل على حلها وتجنبها مستقبلا.

فقد تظهر هذه الخلافات في العقود الرياضية او المتعلقة بها، فمثلاً العقود الرياضية مثل عقود اللاعبين والمدربين في الرياضات المختلفة، والعقود المتعلقة بالرياضة مثل عقود الاستثمار الرياضي لإنشاء الملاعب والاستادات والصالات الرياضية.

وتعد أغلب الازمات في العقود الرياضية بصفة عامة هي المشكلات القانونية والفنية، والتي يلزم إعدادهما على وفق أحكام القواعد القانونية والفنية ذات الصلة بموضوع التعاقد.

هدف البحث:

هذا البحث ما هو إلا مجموعة من الأفكار التي تتضمن إلى ما هو قائم من قوانين ولوائح للعمل على حل الخلافات الرياضية والقانونية داخل المجتمع الرياضي الناتجة عن العقود الرياضية لان التأثير السلبي لاستمرار الخلاف يؤثر تأثير مباشر في المجتمع بصفة عامة وليس المجتمع الرياضي فقط.

حيث ان أطراف الخلاف هم أنفسهم جزء من هيئة رياضية يعملون تحت مظلتها وان التأثير لا يمتد الى الهيئة فقط بل يمتد الى المجتمع الرياضي بصفة خاصة لما للخلاف من تأثير في المنظومة الرياضية والمجتمع بصفة عامة متى كان للهيئة استثمارات مالية وتسويقية والتي من ضمنها تسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو في الرعاية للرياضيين أو الهيئة ذاتها وتنظيم الاحداث الرياضية حيث ان ضخ الأموال من المستثمرين للرعاية سوف يؤثر تأثير غير مباشر في الاستثمار بشكل عام.

* مدير إدارة قانونية بوزارة الشباب والرياضة.

ولذا فان في تضافر الجهود بين العاملين والقائمين على العمل في المنظومة الرياضية لإيجاد حلول مبتكرة لتجنب الخلاف قدر المستطاع والتقليل من تأثيره السلبي.

المطلب الأول: الخلاف والمشكلات في المجال الرياضي:

المبحث الأول: الخلاف في المجال الرياضي الناتج عن العقود:

أ- الإطار القانوني للخلاف:

هو عبارة عن خلل وقتي في النظام الأساسي الموضوع لشيء ثم قد يتحول الى موقف أكبر يؤدي الى حالة خطيرة تدهام الوقت وتهدد المنظومة الرياضية وقد تمتد الى المجتمع بآثره.

وان مثل هذه المواقف تحتاج الى معالجة سريعة فورية ان أمكن من متخصصين في إدارة مثل هذه المواقف وان هؤلاء لديهم من المهارات والخبرات المؤهلة لهم لإدارة تلك المواقف.

وتتنوع الأزمات الرياضية التي تواجه الهيئات الرياضية بين اقتصادية وقانونية وذلك بسبب العقود المبالغ في قيمتها سواء كانت للاعبين محترفين ومدربين أو عقود رعاية للاعبين أو رعاية الهيئة الرياضية بصفة عامة وكذا التسويق الرياضي.

ب- أطراف الخلاف الرياضي:

تتعدد أطراف الخلاف الرياضي كل فيما يخصه على أن يتم التنسيق بينهما داخل ورش عمل لوضع آليات لحل الخلافات الرياضية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها وتتمثل الأطراف في:

- **الدولة:** حيث انها المنوط بها الحفاظ على النظام العام بتشريع القوانين واللوائح المختلفة في شتى المجالات والتي من ضمنها المجال الرياضي وذلك بالمفهوم الواسع لسلطات الدولة المتعلقة بالمجال الرياضي وتعدد وزارات الدولة المختلفة (الشباب والرياضة - الداخلية - الصحة - الاعلام - السياحة - المالية - العدل - الاستثمار - الخ) كل فيما يخصه.

- **الهيئات الرياضية:** ممثلة في (اللجنة الاولمبية - الاتحادات الرياضية - الأندية الرياضية - مراكز الشباب).

- **اللاعبين:** البراعم - الناشئين - الشباب - الكبار.

- **الإداريين:** القائمين على إدارة الهيئات الرياضية والأجهزة الرياضية للألعاب المختلفة.

- **المدربين:** الفنيين بالأجهزة الفنية للألعاب الرياضية المختلفة.

المبحث الثاني: أهم المشكلات التي تواجه الرياضة المصرية:

أ- النتائج المصرية للمنتخبات القومية:

النتائج المصرية للمنتخبات القومية على مستوى عدة عقود زمنية متمثلة في عدم تحقيق المراكز الأولى في الألعاب المختلفة على صعيد الدورات الاولمبية وبطولات العالم ودور الاعلام في ابراز السلبيات بشأن ما تكبته الدولة المصرية من مبالغ مالية من ميزانيتها لإعداد الفرق القومية. وان الاعلام له الدور الابرز بعد انتهاء الدورات والمنافسات العالمية للألعاب الرياضية المختلفة وبخاصة الجماعية منها التي تحظى بمتابعة جماهيرية، والصحافة المصرية بها البعض من اعلامها يبرزون السلبيات وان حجتهم دائما في المقام الاول في السؤال الأشهر - اين ذهبت أموال الدولة وتكبيد الموازنة العامة واثارة الرأي العام حول تلك السلبيات للنتائج دون الاهتمام بما تقدمه الدولة وحفاظها على تفعيل احكام الدستور المصري الذي كفل حق ممارسة الرياضة لكل مواطن وان الدولة ترعى من يريد الوصول بالممارسة الرياضية الى اعلى مستوى تنافسي محليا وقاريا وعالميا على مستوى الالعاب الرياضية المختلفة وذلك بالدعم المادي والمعنوي للهيئات الرياضية ولاعبها على مختلف الاعداد السنوية والفرق القومية.

ب- الملاعب والصالات المتخصصة بالمحافظات:

عدم انتشار الملاعب والصالات المتخصصة لبعض الألعاب في المحافظات الأكثر احتياجا حيث على سبيل المثال تبرز في محافظات مصر الجنوبية (ابناء الصعيد) اللاعبين ذو القوة البدنية التي تؤهلهم ليس للممارسة بل للمنافسة بالعديد من الالعاب الرياضية الفردية مثل العاب القوى ورفع الاثقال والمصارعة بأنواعها الرومانية والحرّة والملاكمة ٠٠ الخ وهذه المشكلة تواجهها الدولة المصرية بكافة إمكاناتها المتاحة للوصول الى قواعد رياضية من اللاعبين والاداريين والفنيين والملاعب المتخصصة وذلك بتطوير المنشآت الرياضية الحالية وانشاء العديد من الصالات والملاعب التي تضاف للبنية التحتية الرياضية في مصر وذلك بإقامة حلبات ملاكمة ومصارعة بمراكز الشباب ودعم لمراكز الشباب لشراء العديد من الاجهزة والابسطة الرياضية للممارسة بعض الالعاب مثل الكاراتيه والتايكوندو والمصارعة وذلك من خطة الدولة المصرية والتي تنفذها وزارة الشباب والرياضة لإعادة تجهيز عشرات من مراكز الشباب على مستوى الجمهورية وايضا العديد من الملاعب الخماسية الاكليريك والنجيل الصناعي بما تحويها الكلمة والتي لا تقتصر على كرة القدم فقط بل العديد من الالعاب الرياضية التي تمارس على ذات الملعب مثل كرة اليد وكرة السلة والكرة الطائرة والريشة الطائرة.

هذا بالإضافة الى ان الملاعب الخماسية التي تم تجهيزها بالنجيل الصناعي هدفها الاول ممارسة اعضاء تلك الهيئات للرياضة بشكل عام ولكن هدفها الاستثماري هو هدف آخر للتدعيم وتنمية الموارد المالية بتلك الهيئات لتخفيف العبء المالي للصرف على الانشطة المختلفة بالهيئة الرياضية وتوفير جزء من دعم الدولة بتلك الهيئات لمصادر صرف اخرى لهيئات اكثر احتياجا لإنشاء أكبر قدر من الملاعب للممارسة الرياضية والتي تضاف للبنية التحتية الرياضية التي تمكن الدولة من تنظيم الدورات الجمعية المحلية التي تنظمها الاتحادات الرياضية بمختلف العابها وفقا لظروف مسابقاتها وايضا تنظيم الاحداث الرياضية الدولية والتي شهدت مصر سابقة لم تحدث من قبل على المستوى العالمي بإقامة العديد من بطولات العالم في العديد من الالعاب الرياضية المختلفة ويعتبر عام ٢٠٢١ عام فارق في تاريخ الدولة المصرية والتي أظهرت فيه مصر القدرات التنظيمية لمختلف الاحداث الرياضية العالمية بفضل قياداتها التي اعتمدت على التخطيط العلمي السليم لبناء وتجهيز قاعدة رياضية متمثلة في البنية التحتية الرياضية التي تمكنها من تنظيم الاحداث الرياضية العالمية وان تلك البنية التحتية الرياضية ما هي الا جزء من استراتيجية الدولة المصرية في كافة القطاعات اعداد بنية تحتية كاملة من طرق ومرافق ... الخ.

وكذا المشروع القومي للموهبة الرياضية والتي ترعاها وتنفذه وزارة الشباب والرياضة لصناعة أجيال واعدة جديدة تضاف لسجل اللاعبين المصريين في مختلف الالعاب الرياضية وبصفة خاصة الفردية منها باعتبارها الهدف الابرز للقيادة الرياضية الحالية.

ج - الوعي الثقافي للإداريين واللاعبين:

غياب الوعي الثقافي للإداريين واللاعبين بأهمية الرياضة والقوانين واللوائح المنظمة المعمول بها، وان الوعي المراد في سياق المجال الرياضي متعلق بمدى المعرفة القانونية للقواعد الحاكمة والمنظمة للرياضة والألعاب الرياضية المختلفة ومدى المام الرياضيين والاداريين والمسؤولين عن الهيئات الرياضية وكذا رجال الاعلام وبخاصة الاعلام الرياضي سواء كان المرئي أو المسموع بالتفسيرات والمفاهيم الاولية لتلك القواعد والاشتراطات القانونية من قانون ولوائح.

وان هذا الوعي يتأتى من التنسيق بين الجهات المعنية والتي تتكاتف جميعا على قدم المساواة فيما بينهم للوصول الى توعية وتنقيف الحقل الرياضي بالكامل بما فيهم الجماهير وان المعنيين بالأمر هم: الاعلام - رجال القانون - المسؤولون عن الهيئات الرياضية - الممارسين وبخاصة المحترفين - رجال الاعمال المهتمين بالرعاية والتسويق الرياضي وركز هنا على دور المستثمرين الذين يعرفون لغة المال والاقتصاد ومدى ايداعهم لقدر من أموال المؤسسات التي يمتلكونها أو يديرونها ويضخون

تلك الاموال في الرعاية للهيئات الرياضية أو الرياضيين انفسهم وان الفترة الزمنية القصيرة الماضية شهدت مصر العديد من عقود الرعاية للأبطال الرياضيين الذين ساهموا بقدر ليس بالقليل في ابراز الرياضي المصري على الساحات الدولية في بطولات عالمية شهدت مصر فيها ابطالا من ابنائها يسجلون النتائج الكبيرة في وقت قصير ويحصدون الميداليات المختلفة في ألعاب فردية لم تكن مصر على خريطة نتائجها حتى ولو على سبيل التمثيل المشرف فهؤلاء الابطال برزوا في العاب مثل الكاراتيه والتايكوندو والاسكواش والالعاب القوى بالإضافة الى الفريق القومي لكرة اليد وفريقي الشباب والناشئين لليد وما وصلوا اليه خلال السنوات الاربع الاخيرة.

واخيرا يأتي دور الدولة المصرية حيث انها الجهة الوحيدة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة والقادرة على تجميع المختصين للوصول للنتائج المرجوة للوعي والتثقيف اللازمين من كافة النواحي القانونية والادارية لما لها من سلطات سياسية وصلاحيات قانونية تجعلها قادرة على ادارة المنظومة الرياضية وتدفع الهيئات الرياضية للعمل وبذل المزيد من الجهد الإداري والفني واعداد الخطط المستقبلية ما بين قصيرة وطويلة المدى لتحقيق نتائج تبرز قدر الدولة المصرية على صعيد كافة الالعاب الرياضية الفردية والجماعية.

فضلا عن دور وزارة الشباب والرياضة في الرقابة على الهيئات الرياضية ومدى تطبيقها لأحكام القانون واللوائح في شان عملها الإداري والمالي وتوجيهات الوزارة لتلك الهيئات وارشاد القائمين على العمل بها بكافة عناصر الإدارة والمالية والتي تهدف الى الحفاظ على اموال تلك الهيئات الرياضية المختلفة لدعم استقرارها الإداري الذي بدوره ينعكس على الدور الفني الاصيل للهيئات الرياضية لدعم الرياضيين والوصول بهم الى المنافسات الدولية سواء القارية أو العالمية لبطولات العالم والألعاب الأولمبية.

المطلب الثاني: المنازعات المتعلقة بالعقود في المجال الرياضي:

المبحث الأول: المنازعات الرياضية المتعلقة بتنفيذ العقود في المجال الرياضي:

أ- عقود اللاعبين المحترفين للألعاب المختلفة:

تعد عقود اللاعبين المحترفين في الألعاب المختلفة هي غاية ما يصبو اليه اللاعبين لتحقيق قدر كبير من قيمة مهاراتهم التي يبرزونها في المنافسات الرياضية هذا من ناحية اللاعبين أما فيما يخص باقي الاطراف وهم الاداريين ووكلاء اللاعبين ومن لهم من حقوق رعاية للهيئة التي يلعب باسمها اللاعب وحقوق تسويقية للرعاة وشركات التسويق.

وان جلب المصلحة هو الهدف الابرز لكل طرف حتى ولو كان على حساب باقي الاطراف والعمل على وضع العديد من الاشتراطات المالية حال عدم التزام أي طرف بما ورد بالعقد من التزامات يثار حين ظهور خلاف في تنفيذ بنود العقد يتدخل الاعلام الرياضي ليظهر الثغرات القانونية بالعقود ويجعل منها مادة اعلامية شهية مثل الوجبة سرعان ما تاكل وتزول لان تلك الازمة التي أظهرها الاعلام ما هي شرط ورد بالعقد تم تأسيسه على فرضيه المصلحة لطرف على حساب الاخر.

ب- عقود الرعاية للاعبين أو الهيئات الرياضية:

هي في أساسها عقود لشركات هدفها تجارى بحت مثل الاعلانات التي تنتشر على الزبي الرسمي للاعبين والاعلانات التي تنتشر داخل الصالات الرياضية والاستادات وتكون تلك العقود لرعاية اللاعبين والهيئات الرياضية وتختلف قيمتها وفقا للعديد من التقييمات الفنية سواء للعبة الرياضية ومدى انتشارها وشعبيتها مثل كرة القدم او الملاكمة مثلا هذا من ناحية ومن ناحية اخرى الرعاية للاعب نفسه مثل نجم شهير للعبة فردية أو جماعية ويكون قياس الرعاية وتحديد القيمة وفقا لمدى متابعة اللاعب من الجماهير والمتابعين.

ج- عقود الاستثمار الرياضي:

تعتبر هي العقود الصناعية التي توغلت في المجال الرياضي حيث أن العديد من الشركات المتخصصة في مجال انشاء الملاعب والصالات الرياضية ضخت الكثير من الاموال بتلك البنية التي تحقق مكاسب كبيرة وذلك لأهمية مثل تلك الملاعب والتي تحتاج لبنائها وتجهيزها تدخل العديد من الصناعات مثل مصانع الحديد والاسمنت والبلاستيك والكهرباء وغيرها. إضافة الى دخول العديد من العمالة المنتظمة بعد الانتهاء من تسليم تلك المنشآت كعمالة مباشرة وايضا العمال غير المباشرة التي يكون عملها داخل المشروع وتنتهي بانتهاء التنفيذ وان مثل تلك المشروعات تعود على الدولة بالعديد من الفوائد منها زيادة البنية التحتية الرياضية تشغيل المصانع المتخصصة العاملة في مجال انشاء تلك الملاعب والضرائب المتحصلة للدولة من حركة شراء الشركات المنفذة للخامات المستخدمة اللازمة.

المبحث الثاني: الحلول القانونية للأزمات الناتجة عن تفسير أو تطبيق العقود:

- في البداية يلزم التعرف على الازمة لتجنب وقوعها والامر يستلزم ان يكون قائد الهيئة الرياضية يملك من الخبرات التي تؤهله لذلك والمعلومات التي يحصل عليها من الهيئة التي يقودها والتعرف على مشكلاتها والعمل دوما على حلها بالمشورة بين القائمين عليها.

- القدرة على مواجهة الازمة بالمعلومات الصحيحة ولا يخشها الاسراع بإيجاد الحلول المناسبة دون التسرع ويكون لديه الحكمة اللازمة الناتجة عن القرارات المتخذة بالأزمة.
- احتواء الازمة واختيار الوقت المناسب لاتخاذ القرار حتى وان كانت المعلومات محدودة الامر الذي يلزم اتخاذ قرار من شأنه تخفيف الآثار السلبية للازمة.
- تحليل المعلومات المتوفرة عن الازمة والاستعانة على الفور بالمختصين حسب المعلومات المتاحة تمهيدا للمشاركة في أسرع وقت لاتخاذ القرار المناسب.
- والعمل على تسوية الازمة سريعا بعد تحديد الفرائض اللازمة لحل الازمة وفقا للمعلومات والآراء التي تم مناقشتها بين القائمين على ادارة الازمة.

وتتمثل بعض الحلول فيما يلي:

- ١- الصياغة القانونية: والتي يلزم على من يقوم بصياغة العقد ان يتوافر لديه من الامكانيات القانونية والخبرات المتخصصة في المجال الرياضي والتي تساهم في تحديد حقوق والتزامات كل أطراف التعاقد تجاه بعضهم البعض فضلا عن وضوح العبارات القانونية التي يسردها بالعقد.
- ٢- وضح القوانين الرياضية المطبقة في المجال الرياضي والعمل على اعداد لوائح لتلك القوانين والتي تمكنها على قدر كبير من تلافى السلبيات الناتجة عن التجارب العملية لأغلب المشكلات والمنازعات الرياضية وهذا الامر يلزم تضافر الجهود بين القائمين على المنظومة الرياضية والقانونيون المتخصصون في المجال الرياضي.
- ٣- تحديد عقوبات رادعة للمخالفين المتلاعبين داخل المنظومة الرياضية حتى ولو كانت تلك العقوبات رضائية بين أطراف العقد بما لا يخالف احكام القانون لان ادراجها بالعقود يساهم بشكل كبير في عدم وصول تلك المنازعات ساحات المحاكم.
- ٤- التخطيط السليم من الاداريين القائمين على ادارة الهيئات الرياضية واختيار القانونيين ذو الخبرات في المجال الرياضي تحديد المسؤوليات والاختصاصات للعاملين بالهيئات الرياضية ومعرفة حدود سلطاتهم وصلاحياتهم.

الخاتمة:

- توصل الباحث في خاتمة البحث إلى ضرورة التوجيه بالتوصيات التالية:
- العمل على التوعية والتثقيف اللازمين للقوانين واللوائح والعمل الإداري للقائمين على المنظومة الرياضية والعاملين بها وكذا اللاعبين والاداريين والمدربين والاعلام.

- تطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالنشاط الرياضي لكي تتماشى مع الأشخاص والظروف والمناخ العالمي وذلك بوضع القواعد واللوائح القانونية التي تحدد ضوابط تجديد عقود اللاعبين بين الأندية والاهتمام بعقود صيانة الأدوات والأجهزة والملاعب والمرافق.

قائمة المراجع:

- ١- إسماعيل حامد عثمان (١٩٧٩): بعض المشكلات التي تواجه العاملين في مجالات التربية الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.
- ٢- الجريدة الرسمية (٢٠١٧م): قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الرياضة، العدد ٢١ مكرر (ب)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.
- ٣- الوقائع المصرية (٢٠١٧م): قرار وزير الشباب والرياضة رقم ٦٠٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد اللائحة المالية للأندية الرياضية، العدد ٢٠٠ تابع (ط)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.
- ٤- الوقائع المصرية (٢٠١٧م): قرار وزير الشباب والرياضة رقم ٦٧١ لسنة ٢٠١٧ بشأن إشهار الهيئات الرياضية، العدد ٢٢٣ تابع (ك)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.
- ٥- الوقائع المصرية (٢٠٢١م): قرار وزير الشباب والرياضة رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢١ بشأن اعتماد اللائحة الموحدة للهيئات الرياضية، العدد ٧٦ تابع (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر.
- ٦- حازم كمال الدين وآخرون (٢٠٠٦م): رؤية إدارية لمواجهة الأزمات بالأندية الرياضية، مقالة علمية منشورة، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط.
- ٧- محسن أحمد الخضيرى (١٩٩٥م): إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ٨- وائل عبد اللطيف الجندي (٢٠١٦م): القانون وإدارة الأزمات الرياضية، مقالة علمية منشورة، المؤتمر الدولي العلمي بجامعة حلوان ٢٠١٦.